



رئاسة الوزارة

الرقم
التاريخ
الموافق

١٣
بلاغ رسمي رقم () لسنة 2017
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2018

يأتي اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2018 في اعقاب اجراء انتخابات مجالس المحافظات والشروع بتطبيق نهج اللامركزية باعتباره مشروع اصلاحى متقدم لتعزيز مسيرة الاصلاح الشامل في المملكة، حيث تهدف اللامركزية الى تمكين المواطنين من المشاركة الايجابية والفعالة في عملية صنع القرار التنموي وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم واولوياتهم التنموية والتي ستعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم وبما يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف محافظات المملكة.

وتطبيقاً لاحكام قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، فقد تم تحديد السقف الاجمالي للموازنات الراسمالية للمحافظات للسنة المالية 2018 بواقع (220) مليون دينار او ما نسبته 3% من الإيرادات المحلية المقدرة لعام 2017، وعلى ان يتم إعادة النظر في تحديد هذه النسبة سنوياً في ضوء التطورات والمستجدات. ولضمان الحيادية والعدالة في توزيع هذا السقف بين المحافظات، فقد تم اعتماد الية محددة وأسس ومعايير واضحة وشفافة تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان ونسبة الفقر ومعدل البطالة والمساحة وعدد المنشآت الاقتصادية في المحافظات. وعليه فقد تم تحديد سقف محدد لكل محافظة والطلب منها اعداد موازنتها الراسمالية بما لا يتجاوز هذا السقف.



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

وضمن هذا الاطار، ويهدف تمكين المعنيين في المحافظات من اعداد موازناتهم الراسمالية وفق السقوف المحددة لهم وبما يعود بالنفع والفائدة على المحافظات فقد تم عقد عدة لقاءات واجتماعات مع المعنيين في المحافظات بما في ذلك مديريات التنمية والمجالس التنفيذية للمحافظات ومجالس المحافظات وذلك لمساعدتهم وتعريفهم باجراءات اعداد موازنات المحافظات وتوضيح الية تحديد سقوف المحافظات والاسس والمعايير التي تم اعتمادها بهذا الخصوص اضافة الى التعريف بمفهوم المشروع على مستوى المحافظة وتمييزه عن مفهوم المشروع على المستوى الوطني.

والتزاماً بالنهج الاصلاحى والحفاظ على المكتسبات التي تحققت ومواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، فان الحكومة ستواصل تبني سياسات الانضباط المالي والتخطيط الامثل للموارد المالية المتاحة واستكمال الاجراءات الهادفة الى تعزيز الايرادات المحلية وترشيد وضبط النفقات العامة وتحسين ادارة الدين العام وتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة مستويات التشغيل وتحسين تنافسية الاقتصاد وتعزيز مبادئ النزاهة والمساءلة والافصاح والشفافية والعدالة والمساواة.

وضمن هذا السياق، ستقوم الحكومة بتنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي الهادفة الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبما ينسجم مع برنامج الاصلاح المالي والهيكلية الذي تنفذه الحكومة بالتعاون من صندوق النقد الدولي .

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الانفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف المحافظات لعام 2018، حيث تم الاستناد في



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

1. تطبيق نهج اللامركزية من خلال اعداد موازنات راسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنة العامة لعام 2018 وذلك لغايات توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والاولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على جميع محافظات المملكة.
2. اتخاذ الاجراءات والتدابير الرامية الى تنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي التي اقرتها الحكومة والهادفة الى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع وجذب الاستثمارات الى المملكة وبما يسهم في توفير فرص العمل ورفع مستويات الدخل وخفض نسبة المديونية الى الناتج المحلي الإجمالي.
3. مواصلة العمل على تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والهيكلية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لاوزاع المالية العامة، واجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية وزيادة فرص العمل وتعزيز العدالة والنزاهة والحوكمة الرشيدة.
4. الاستمرار في اعتماد مخرجات البرنامج التنفيذي التنموي المنبثق عن رؤية الاردن 2025 كأساس لاعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للاعوام 2018-2020.



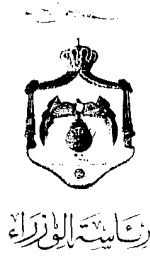
رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

5. تفعيل دور وحدة ادارة الاستثمارات العامة في ادارة وتوجيه الموارد المالية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة وبما يفضي الى تحسين كفاءة الانفاق الراسمالي والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.
6. التأكيد على اهمية مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة في إحداث نقلة نوعية في التنمية وتوزيع مكتسباتها على محافظات المملكة من خلال تحديد الفرص الاستثمارية التنموية والريادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق الميزات التنافسية في كل محافظة وبما يؤدي الى استقطاب الاستثمارات التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة للمواطنين ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نهج اللامركزية.
7. مواصلة العمل على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط اجراءات الاستثمار في المملكة بهدف ايجاد بيئة استثمارية مشجعة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
8. تعزيز الاشتغال المالي بهدف تيسير وصول الافراد وقطاع الاعمال وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الخدمات والمنتجات المالية بما يؤدي الى تحقيق النمو المستدام وتشجيع الادخار والاستثمار وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر.
9. متابعة العمل على اعادة هندسة الإجراءات الحكومية وامتتها وزيادة استخدام الخدمات الالكترونية من خلال تنفيذ مشروع التحول الإلكتروني وزيادة التوعية والترويج لهذه الخدمات لتمكين المواطنين من انجاز المعاملات ببسر وسهولة



الرقم

التاريخ

الموافق

وبما يؤدي الى تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الاعمال وزيادة انتاجية الاقتصاد الوطني.

10. الاستمرار في تنفيذ المزيد من المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء محدودية الموارد المالية الحكومية المتاحة وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

11. التركيز على تعظيم دور القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير انماط ومنتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

12. مواصلة العمل على تنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 والخطط والبرامج المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة وذلك وصولاً الى تحقيق اصلاح شامل للنظام التعليمي بجميع مراحلها.

13. تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة المخصص لدعم تنفيذ مشاريع مختلفة تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في مختلف محافظات المملكة لتخفيف عبء فاتورة الكهرباء الشهرية على المواطنين وزيادة نسبة الطاقة المتجددة المولدة، اضافة الى توفير حوافز لقطاع الصناعة والسياحة والقطاع الزراعي لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية من خلال الصندوق وضمن آليات وبرامج تمويلية مختلفة.

14. اعتماد خطة البرنامج الوطني للتشغيل والذي يقوم على مبدأ التشغيل بدلاً من التوظيف في ظل محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من الوظائف،



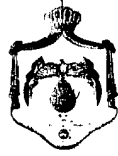
رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

- وذلك من خلال تبني سياسات وطنية تركز على تطوير مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني والفني لتأهيل العمالة الاردنية وتشغيلها في مختلف القطاعات الامر الذي يسهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
15. الارتقاء بقطاع النقل ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ مشاريع استراتيجية في هذا القطاع كونه احد القطاعات الرئيسية الداعمة للاقتصاد الوطني.
16. تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي وايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.
17. استمرار العمل على إعادة هيكلة الجهاز الحكومي من خلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تطوير الشكل التنظيمي لها بهدف رفع كفاءة وفاعلية ادائه، اضافة الى تنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
18. الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام وتحسين انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
19. ترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لايجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والاخلاقية وبناء اطر الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتكريس انفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون.
20. استكمال تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

21. الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، اضافة الى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة.

وقد استندت موازنة عام 2018 إلى التوقعات الرئيسية التالية :

1. تواضع النمو الاقتصادي في ضوء الاوضاع الاقليمية المتوترة وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.1%) لعام 2018 و(2.4%) لعام 2019 و (2.6%) لعام 2020. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (3.6%) لعام 2018 و(5.0%) لعام 2019 و (5.1%) لعام 2020 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (1.5%) في عام 2018 و(2.5%) لكل من عامي 2019 و2020.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (5.5%) لعام 2018 ونحو(6.2%) لكل من عامي 2019 و 2020.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة (2.6%) لعام 2018 و(3.7%) و(4.5%) لعامي 2019 و2020 تباعاً.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 نحو (8.3%) لتتخفض هذه النسبة إلى (7.6%) في عام 2019 ثم إلى (7.0%) في عام 2020.
6. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة.



رئاسة الوزارة

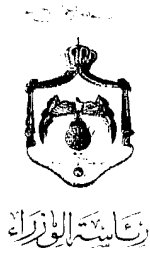
الرقم

التاريخ

الموافق

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1. عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
4. الاستمرار في ضبط التعيينات مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
5. رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
6. ضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر وكذلك الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والآثاث.
7. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
8. الاستمرار في تنفيذ المبادرة الملكية السامية لتدفئة المدارس بهدف توفير بيئة صافية ملائمة للطلبة باستخدام الطاقة المتجددة من خلال صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
9. رصد المخصصات المالية للموازنات الراسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.



الرقم
التاريخ
الموافق

10. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ خطة البرنامج الوطني للتشغيل المتضمنة تقديم مجموعة من الحوافز الرئيسية للقطاعات المستهدفة لتدريب وتأهيل وتشغيل أكبر عدد ممكن من الاردنيين.

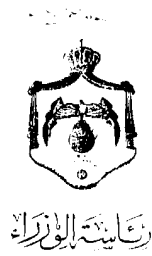
11. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع انشاء مبنى جديد للمدينة الطبية ومشروع الدفاع الالكتروني ومشروع ناقل البحرين ومشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ومشروع اكااديمية الملكة رانيا للمعلمين ومشروع الطريق الصحراوي ومشروع تطوير الجامعات الرسمية ومشروع مستشفى الاميرة بسمة ومشروع مستشفى السلط ومشروع الالياف الضوئية.

12. رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص مثل مشروع انشاء جمرک عمان/ الماضونة ومشروع مستشفى الطفيلة.

13. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني (اردن رقمي).

14. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية والمعونة النقدية للاسر المحتاجة.



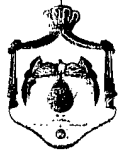
رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

16. مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
17. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
18. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات.
20. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء.
21. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الاولويات والامكانات المالية المتاحة.
22. مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
23. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لعام 2017 حيز التنفيذ.
24. متابعة تحسين اجراءات تحصيل الضريبة ومحاربة التهرب الضريبي وتغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً.



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

25. التخفيض التدريجي للاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.
26. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازاناتها للاعوام 2018-2020 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2017/10/15 مع تضمين مشاريع موازاناتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، وعلى أن يتم الأخذ بعين الاعتبار البرنامج التنفيذي التنموي للاعوام 2018-2020 ومراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته ونتاجيته عند اعداد هذه الموازنات. وعلى ان تكون موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية ومتضمنة النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهماتها في تحقيق الاهداف الوطنية واهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2018-2020 وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب



رئاسة الوزارة

الرقم

التاريخ

الموافق

الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديرية والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات 2018 - 2020، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة باعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2018.

2017/9/30

رئيس الوزراء
الدكتور هاني الملقى